الأنباء
الاثنين 27 يونيو 2016

طالبوا بضرورة صرف مستحقات المعاقين دون تعسف

المتحدثون في «ملتقى نجلاء النقي الثقافي»: حقوق ذوي الإعاقة في الكويت منقوصة

المحامية نجلاء النقي والمتحدثون في الندوة (ريليش كومار)

كريم طارق

أشارت محامية مجلس الدولة نجلاء النقي إلى ضرورة توفير جميع سبل الاهتمام والرعاية وتسليط الضوء على مطالب ذوي الإعاقة المستحقة، بهدف تلمس همومهم ومشاكلهم المختلفة، لافتة إلى أن الدستور الكويتي في مادته 29 نص على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو الدين.

جاء ذلك في تصريح صحافي لها على هامش ندوة «الأثر الرجعي وحقوق ذوي الإعاقة وذويهم» التي أقامها ملتقى نجلاء النقي الثقافي، بحضور عدد من المعنيين والمهتمين بهذا الشأن، إلى جانب حضور الشيخ عبدالله الصباح.

وأشارت النقي إلى أنها ليست جهة رسمية وأنها ليست صاحبة قرار، وأن الملتقى جاء بجهود ذاتية من قبلها دون دعم من أي جهة، متمنية الالتفات إلى المطالب التي تم طرحها في الملتقى وأخذها بعين الاعتبار من قبل أصحاب القرار.

بدورها، طالبت المحامية عذراء الرفاعي، الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بالإسراع في صرف المستحقات المالية بأثر رجعي لذوي الإعاقة والمكلفين بالرعاية دون تعسف أو تسويف، لافتة إلى أن هذا الحق شرعي ممنوح من الدولة وليس حقا مستمدا.

وفي سياق متصل، أكدت المحامية وسيدة الأعمال خولة الحساوي، حرصها على المشاركة في كافة المحافل والمؤتمرات المعنية بقضايا المعاقين، معربة عن رفضها لمصطلح ذوي الإعاقة، واصفة تلك الشريحة بأنهم «ملائكة الأرض».

من جانبه، أكد المسؤول الإعلامي بالجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين علي دشتي، أن قضايا المعاقين من القضايا الشائكة، كون القانون لم يطبق بالشكل الكامل والصحيح حتى الآن على الرغم من كونه أفضل القوانين الخاصة بشؤون ذوي الإعاقة في العالم.

من ناحيته، قال الناشط في مجال ذوي الإعاقة بندر الحربي: إنه على الرغم من إنشاء المبنى الجديد للهيئة العام لشؤون ذوي الإعاقة، الا اننا نلاحظ حتى الآن التكدس الزائد في صالة الهيئة، خاصة فيما يتعلق بالمخصصات المالية، لافتا إلى أن ذلك التكدس يحدث عمدا، وذلك حتى يتخلى ذوو الإعاقة عن حقهم في مراجعة الهيئة.

واضاف أن الهدف من اجتماعنا اليوم يتمثل في إيصال رسالة الى رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الشؤون الاجتماعية للإشارة الى أن الأوضاع التي يعاني منها ذوو الإعاقة والمتمثلة في عدم تنفيذ الأحكام القضائية النهائية، وعدم صرف الأثر الرجعي، وتكدس المعاملات لساعات طويلة، بالإضافة إلى عدم تفعيل دور الفروع الخاصة بالهيئة والتي أصبحت كمكاتب بريد لأخذ المعاملات دون وجود أي ربط مع الهيئة أو تقديم أي خدمات.

من جهته، عضو الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين المعنيين بقضايا العين الواحدة، عبدالله الهاجري، اكد على ضرورة الإسراع في إعادة إدراج إعاقة العين الواحدة تحت مظلة قانون 2010/8، خاصة بعد صدور عدد من الأحكام القضائية التي أقرت منح الأشخاص من أصحاب تلك الشريحة الأحقية في الحصول على شهادة الإعاقة.

«المحامين»: زيادة الرسوم القضائية مخالف للدستور

أصدرت جمعية المحامين الكويتية بيانا رفضت فيه موافقة اللجنة التشريعية بمجلس الامة على اقتراح بقانون بزيادة الرسوم القضائية على جميع المتقاضين في المحاكم.

وقالت الجمعية في بيانها: اطلعنا على خبر موافقة اللجنة التشريعية بمجلس الأمة على اقتراح بقانون يقضي بزيادة الرسوم القضائية على جميع المتقاضين بالمحاكم، إلى جانب الموافقة على زيادة رسوم الدعاوى المستعجلة والمنظورة أمام المحكمة الكلية للطلبات غير مقدرة القيمة وكذلك للإنذارات.

ولما كان الدستور الكويتي قد أقر الحقوق التي يتمتع بها المواطنون سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية والتجارية أو القانونية (مدنية وجزائية)، وأن يكون بمنزلة الغطاء الأشمل الذي يحدد للسلطة التشريعية حدودها في التشريع.

وعطفا على ما سبق، فإننا نؤكد أهمية مراعاة المشرع للنصوص الدستورية في كل ما يتعلق بتنظيم المصروفات والرسوم القضائية، حيث إن ماجاء في التعديلات التي وافقت عليها اللجنة التشريعية بمجلس الأمة على قانون الرسوم القضائية من شأنه رفع الرسوم على جميع المتقاضين في المحاكم، وهو ما سيترتب عليه التأثير في واقع تكافؤ الفرص الذي يتصل بالمبادئ الدستورية المتعلقة بالفرص التي تتعهد الدولة بتقديمها للأفراد، وقد أكد الدستور في مادته 8 على أن: «تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين»، وفي مادته 166 على أن: «حق التقاضي مكفول للناس ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق».

كما ان هذه الزيادات ستمثل انتقاصا وحدا لحق التقاضي الذي كفله الدستور، مما يجعله حقا مرهقا ماليا، ولا يمكن استخدامه الا لمن كان مليئا ماليا.

كما يتبين من ناحية أخرى التعارض مع المادة 24 من الدستور، والتي نصت: «العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة»، وهو الأمر الذي يتطلب أن يتم على أساسه تقدير قيمة الضرائب والرسوم لنحو لا يشكل جزاء ضمنيا نظير لجوء الفرد للقضاء، او يكون بمنزلة عقوبة لاحقة على ممارسة ذلك الحق الأصيل، كما أن مثل تلك التعديلات التي تشكل في مجملها أعباء مالية على عموم المتقاضين قد تنتهي بحرمان الأفراد من حق الالتجاء للقضاء.

«الصدري» يجري عمليات «قلب» لأول مرة في الشرق الأوسط

عبدالكريم العبدالله

أعلن استشاري جراحة القلب وزراعة القلب والقلب الصناعي، رئيس قسم جراحة القلب والصدر بمستشفى الأمراض الصدرية د.طارق العيناتي عن نجاحه والفريق الجراحي معه في إجراء سلسلة من عمليات القلب المتطورة والمعقدة والنادرة وعالية الخطورة على مجموعة من كبار السن الكويتيين وغير الكويتيين.

د.طارق العيناتي

وذكر في تصريح صحافي أن هذه السلسلة من العمليات اتسمت بتركيباتها الفريدة (على الرغم من خطورتها العالية بسبب حالة المرضى الصحية المتدهورة) والذي عكس القدرات الفائقة لدى الفريق الجراحي في مستشفى الأمراض الصدرية.

وأضاف العيناتي ان هذه العمليات شملت إجراء عمليات للمرة الثانية (أي كانت مسبوقة بعمليات قلب قديمة نتجت عنها التصاقات شديدة على القلب والشرايين)، كما شملت إعادة ترميم صمامات القلب وتركيب صمامات قلب بدون خياطة وهي أحدث أنواع الصمامات البيولوجية على مستوى العالم، كل ذلك مصحوب ولأول مرة في منطقة الشرق الأوسط باستخدام تكنولوجيا الكي بالتبريد للأذينين الأيمن والأيسر (Cox-Maze IV) باستخدام غاز الآرجون، حيث قمنا بخفض درجة حرارة الأذينين في بعض المناطق الى 155 درجة تحت الصفر، مستخدمين بذلك (CryoFlex by Medtronic) ولأول مرة في منطقة الشرق الأوسط، حيث يؤدي هذا الكي الى علاج عدم انتظام ضربات القلب المعروفة بالرجفان الأذيني، وبالتالي يقلل فرصة ضعف عضلة القلب وفرص تكون الجلطات في القلب على المدى القريب والبعيد، ما يقلل احتمالية حدوث الفشل القلبي وجلطات الدماغ.

«العون المباشر» كرّمت «الجمعية الطبية»

عبدالكريم العبدالله

كرمت جمعية العون المباشر الجمعية الطبية الكويتية لمساهماتها في دعم المشاريع الصحية الخيرية.

وأكد الأمين العام للجمعية الطبية الكويتية د.محمد القناعي أن الجمعية لها عدة مساهمات في العمل الخيري الطبي والإنساني، اذ تبنت عدة بعثات إغاثية تطوعية، منها الرحلة الإغاثية إلى غزة وكان ذلك بعد الحرب الإسرائيلية على غزة، وكذلك الرحلة الإغاثية إلى اللاجئين اليمنيين في جيبوتي.

د.عبدالرحمن المحيلان يكرم د.محمد القناعي ود.عبدالمحسن الكندري

وأشار الى انه من خلال الرحلات الإغاثية السابقة لوحظ اهتمام الطبيب الكويتي بالمجال الإغاثي التطوعي، الامر الذي جعلنا نعمل لتوفير اكبر فرص ممكنة للاطباء للعمل في هذا المجال.

وأفاد بأن البعثات الإغاثية الطبية تمثلت بتقديم المساعدات الطبية المختلفة للمستحقين والمحتاجين والجرحى وإجراء عمليات جراحية متنوعة من قبل أطباء متخصصين في مختلف المجالات، ومساعدة المرضى على المضي قدما في حياتهم بعد تماثلهم للشفاء.

وذكر القناعي ان الجمعية الطبية الكويتية كانت قد وقعت ايضا مذكرة تفاهم مع منظمة «اطباء بلا حدود» لإتاحة الفرصة للأطباء أعضاء الجمعية للتسجيل في البعثات الطبية الاغاثية للمنظمة.وأثنى على جهود جمعية العون المباشر والتي كانت لها الريادة وقصب السبق في تحسس معاناة ومشكلات الشعوب من فقر وجهل وأمراض، ومن ثم التصدي لها والمسارعة إلى مد يد العون والمساعدات الإنسانية من صحية وتعليمية ومعيشية وغيرها إلى هذه الشعوب لتخفيف حدة المعاناة والتحديات الخطيرة التي تواجه تلك الدول الفقيرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر على تعازٍ

عائلة الضويحي

تتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان

إلى كل من تفضل بمواساتها

في وفاة فقيدها الغالي المغفور له بإذن الله تعالى

محمد عبدالرزاق سليمان الضويحي

سواء بالحضور شخصياً أو بالاتصال هاتفياً أو برقياً أو بالنشر في الصحف

سائلين الله العلي القدير ألا يريهم مكروهاً بعزيز

إنا لله وإنا إليه راجعون